

بعض المؤشرات للانتاجية الاقتصادية في القطاع الصناعي في العراق

أ. م. د. هيثم عبد القادر الجنابي
كلية التقنية الادارية – بغداد

المستخلص

تمثل الصناعة ركنا اساسيا في عملية التنمية الاقتصادية ومقياسا لتقدمها فهي تسهم في زيادة الرفاهية وارتفاع مستوى المعيشة. قام الباحث بتحليل مؤشرات الانتاجية في المنشآت الصناعية الكبيرة والصغيرة على عدة فترات زمنية تمتد من ١٩٧٠ ولغاية ٢٠٠٩ وحسب الوضع الاقتصادي الذي ساد كل فترة. اختلفت تأثير مدد قيد البحث فقد حقق العراق فوائض نقدية خلال المدة ٧٠-١٩٨٠ ثم تأثيرات الحرب بعد عام ١٩٨٠ وفرض الحصار الاقتصادي منذ عام ١٩٩٠ ، وما تلاها من احداث عام ٢٠٠٣ ، فالاقتصاد العراقي تعرض الى عدة صدمات اقتصادية وفي كل مرة قبل ان يتكيف للتغيرات الناتجة عن الصدمة السابقة يواجه صدمة اخرى ، وتتأثر مؤشرات الانتاجية تبعا لذلك . وتوصل البحث الى ان القيمة المضافة المتحققة في القطاع الصناعي قد تطورت بمعدلات متباينة خلال مدة الدراسة بالاسعار الجارية والثابتة لعام ١٩٨٨ عدا الاخفاقات خلال مدة الحصار التي امتدت من ١٩٩٠ لغاية ٢٠٠٣ ، اما مؤشرات الانتاجية فقد تباينت خلال مدة الدراسة بين الصناعات الكبيرة والصغيرة، وأوصى البحث بإيلاء الاهتمام بالصناعة وتوسيع التخصيصات المرصودة لها واعتماد الانتاجية لرفع كفاءة الاداء وتحقيق النمو المستمر.

المصطلحات الاساسية للبحث/

المنشآت الصناعية الكبيرة، المنشآت الصناعية الصغيرة، انتاجية العامل، انتاجية مستلزمات الانتاج، القيمة المضافة .



مجلة العلوم

الاقتصادية والإدارية

المجلد ١٩

العدد ٧٠

الصفحات ٢٤٩ - ٢٦٧



بعض المؤشرات للانتاجية الاقتصادية في القطاع الصناعي في العراق

المقدمة

تحتل الصناعة أهمية خاصة في الاقتصاد الوطني، حيث تمثل حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية ومقياساً لتقدمها وهي تسهم في زيادة الرفاهية وارتفاع مستوى المعيشة. سيتم تحليل مؤشرات الانتاجية في المنشآت الصناعية الكبيرة والصغيرة على عدة مدد زمنية حسب الوضع الاقتصادي الذي ساد في كل فترة، فقد امتدت مدة البحث من سنة ١٩٧٠ باعتبارها تمثل اول خطة اقتصادية، استهدفت النهوض بالصناعة الى سنة ٢٠٠٩ .

وصاحب المدة ١٩٧٠-١٩٨٠ تحقيق فوائض نقدية ترتبت على ارتفاع اسعار النفط منذ عام ١٩٧٤. وبدأت منذ عام ١٩٨٠ الحرب مع ايران، ومن ثم اخذت المؤشرات الصناعية وضعا جديدا لتأثير الحرب عليها، واختلف ايضا تأثير الحرب على المتغيرات الصناعية عبر سنواتها الثمانية.

وبعد انتهاء الحرب، وقبل ان يعود الاقتصاد للتكيف مع المستجدات الجديدة، فرض الحصار الاقتصادي عليه منذ عام ١٩٩٠ وبدأت تأثيرات الحصار على القطاعات الاقتصادية بما فيها الصناعة ثم احداث ٢٠٠٣ وما تركتها من اثار على القطاع الصناعي، وتتأثر تبعا لذلك مؤشرات الانتاجية في المنشآت الصناعية الكبيرة والصغيرة .

ويقوم البحث على فرضية مفادها " حققت مؤشرات الانتاجية في القطاع الصناعي تطورات عدة رغم تعرضها الى تغيرات كبيرة خلال فترة الدراسة الممتدة من ١٩٧٠-٢٠٠٩".

يهدف البحث الى التعرف على تطور مؤشرات الانتاجية الاقتصادية في المنشآت الصناعية الكبيرة والصغيرة في العراق لمدة الممتدة من ١٩٧٠-٢٠٠٩ وتحليل تغيرات تلك المؤشرات بغية تجاوز السلبيات وتحقيق التطور المستمر.

ولتحقيق هدف هذا البحث تم تقسيمه على:-

- أولاً: أهمية القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني
 - ثانياً: الانتاجية، مفهومها والعوامل المؤثرة فيها
 - ثالثاً: الانتاجية في المنشآت الصناعية الكبيرة
 - رابعاً: الانتاجية في المنشآت الصناعية الصغيرة
- الاستنتاجات والتوصيات

بعض المؤشرات للانتاجية الاقتصادية

في القطاع الصناعي في العراق

أولاً : أهمية القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني

ينصرف مفهوم الصناعة إلى نشاط مجموعة من الوحدات الانتاجية المملوكة للأفراد او القطاع العام، التي تعمل على تطبيق الفنون الانتاجية في ظل الظروف الاقتصادية السائدة في المجتمع، لغرض انتاج مجموعه من المنتجات والسلع اللازمة لسد احتياجات العنصر البشري^١.

ويعد نمو وتطور الصناعة وزيادة وزنها واهميتها النسبية، أحد المؤشرات التي تستخدم للحكم على مستويات التقدم الاقتصادي للبلدان المختلفة^٢، لذلك اهتمت الدول النامية بالتصنيع كوسيلة لاصلاح الخلل الهيكلية فيها، بهدف تخليصها من التخلف وبدأت اغلب هذه الدول تعمل بمختلف الوسائل والاتجاهات على تنمية وتطور القطاع الصناعي لكي يأخذ دوره الصحيح في الهيكل الاقتصادي.

وفي العراق اكدت خطة التنمية ١٩٧٠-١٩٧٤، ضرورة التركيز على القطاع الصناعي بوصفه القاعدة الاساسية لتطوير البلاد وتحقيق الاكتفاء وتنويع المنتجات الصناعية^٣.

كما اكدت خطة التنمية للسنوات ١٩٧٦-١٩٨٠ ضرورة مواصلة التطوير الصناعي بغية بناء القاعدة المادية والتكنولوجية المتطورة للاقتصاد الوطني، واستهدفت خطة التنمية للسنوات ١٩٨١-١٩٨٥ تعزيز مسيرة التنمية الصناعية في العراق باقامة الصناعات الاساسية المتطورة كالبتروكيمياويات والاسمدة والحديد والصلب ومشاريع الطاقة. ولبيان اهمية الصناعة ودورها في الاقتصاد الوطني، يمكن الاشارة إلى ان قيمة الناتج المحلي الاجمالي في الصناعة التحويلية (بالاسعار الجارية) بلغ (١١٦) م.د*عام ١٩٧٠، ازداد الى (٢٣٨.٥) م.د عام ١٩٧٥ ثم الى (٧٠٩) م.د عام ١٩٨٠ والى (١٤٧٩.٩) م.د عام ١٩٨٥ واستمر الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع حتى وصل إلى (٢٦٩٤.٢) م.د عام ١٩٨٩ ثم بدأ بالانخفاض حتى عام ١٩٩١ وارتفع بعد ذلك إلى (٥٦٢٠) م.د عام ١٩٩٢ حتى وصل إلى (٣٠٣٧٢٤.٢) م.د و (٣٣٦٩٣٧٦.٣) م.د عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٩^٤ على التوالي*.

كما بلغت الاهمية النسبية للناتج المحلي الاجمالي ٩.٦% عام ١٩٧٠ ثم انخفضت الى (٦%) عام ١٩٧٥ والى (٤.٥%) عام ١٩٨٠ ثم ارتفعت الى (٩.٤%) عام ١٩٨٥ بعدها انخفضت الى (٨.١%) عام ١٩٩٠ ووصلت الى (١.٢%) و(٢.٤١%) عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٩ على التوالي.

وبشكل عام فان انخفاض الاهمية النسبية للصناعة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي رغم ارتفاع قيمته المطلقة، يعود الى ان معدل النمو السنوي المركب لاجمالي الناتج اكبر من معدل نمو الناتج في الصناعة التحويلية للسنوات اعلاه نتيجة ارتفاع معدل نمو القطاعات الأخرى لاسيما القطاع النفطي، أضف الى ذلك عدم كفاءة الصرف في القطاع الصناعي خلال مدة البحث . كما تعرض القطاع الصناعي الى نقص مستلزمات انتاجه بعد عام ١٩٩١ بسبب الحصار الاقتصادي وتوقف بعض الصناعات بعد احداث ٢٠٠٣. ويمكن بيان اهمية الدور الذي تحتله الصناعة في اطار عملية التنمية الاقتصادية من خلال ما يأتي:-

- ١- امكانية القطاع الصناعي على استيعاب المزيد من الايدي العاملة ولا سيما ان امكانيات نموه غير محدوده كما هي الحال في القطاعات الأخرى^٥.
- ٢- تساهم الصناعة في ارتفاع معدلات نمو الانتاج والانتاجية بصورة اسرع قياسا ببقية قطاعات الاقتصاد القومي، لامكانية القطاع الصناعي على استيعاب المنجزات العلمية والتكنولوجية الحديثة.
- ٣- تساهم الصناعة في تنويع هيكل الاقتصاد القومي وتغيير هيكله السلعي باتجاه تقليل الاعتماد على النفط كمورد اساس في التنمية^٦.



بعض المؤشرات للانتاجية الاقتصادية

- ٤- تعمل الصناعة على تطوير **القطاع الزراعي والصناعي في العراق** في ظل استعمال الاساليب العلمية والتكنولوجية في الانتاج الزراعي، مما يؤدي الى زيادة انتاجية العمل في القطاع الزراعي.
- ٥- الاسهام في تدعيم الاستقلال الاقتصادي، لان تطوير القطاع الصناعي يمكن ان يقلل من اعتماد البلد في توافر احتياجاته على الخارج ويوفر القدرة الذاتية للاقتصاد على التطور وتعزيز الاستقلال السياسي للبلد^١.
- ٦- تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي^٢ فقد ثبت خلال تجارب الكثير من الدول انه بزيادة الاستثمارات في الصناعة، سيتم تكوين فائض اقتصادي وتحقيق معدلات متسارعة في الدخل القومي.
- ٧- من خلال ما سبق سوف تسهم الصناعة في نقل الاقتصاد من حالة التخلف الى حالة التقدم وضمان القدرة الدفاعية للبلد ، كما تؤدي الى ارساء قيم وعادات وتقاليد جديدة للاختلاف الجوهري في طبيعة العمل الصناعي عن النشاط الزراعي واتساع المناطق الحضرية.

ثانياً: الانتاجية، مفهوماً والعوامل المؤثرة عليها

تعد الانتاجية من الموضوعات التي حظيت باهتمام متزايد في جميع البلدان وترجع اهميتها الى الدور الحاسم الذي تلعبه في تطور المجتمع الانساني، ولموضوع الانتاجية اهمية كبيرة في المناقشات الاقتصادية، وذلك ان المشكلة الاقتصادية تتمثل في زيادة عائد الموارد المتاحة من خلال الانتاج الافضل والاكثر بموارد محدودة او الانتاج المحدد بموارد اقل، بغية اتباع حاجات اكثر للمجتمع باقل موارد ممكنة^{١٠}.

وتوضح النظرية الاقتصادية الكلية ، دور الانتاجية في تحقيق الانتاج الاجمالي حيث ان معادلة نمو الانتاج الاجمالي في الاقتصاد من جانب اسهام قوة العمل تأخذ الشكل الآتي:-

$$R=N+P$$

R: معدل نمو الناتج

N: معدل نمو المشتغلين P: معدل نمو انتاجية العمل

وبتعبير اخر يتأثر معدل نمو الناتج الاجمالي بمعدل نمو انتاجية العمل عند ثبات معدل نمو المشتغلين. ويعد مؤشر الانتاجية اداة مهمة في التحليل الاقتصادي من خلال استخدامه في تقييم الاداء سواء على مستوى الاقتصاد القومي او على مستوى فروع من خلال المقارنات عبر المدد الزمنية او من خلال المقارنة بين الوحدات الانتاجية.

كما يستخدم هذا المفهوم في عملية التخطيط الاقتصادي، ومن ثم تعطي البلدان النامية للانتاجية اهتماما اكثر بوصفها احد الادوات للقضاء على تخلفها الاقتصادي والاجتماعي. وتعتبر الانتاجية معيارا لكفاءة استخدام الموارد من خلال العلاقة بين الانتاج من ناحية والمستخدم من احد عناصر الانتاج (المواد الاولية، العمل، رأس المال) أو جميعاً من ناحية أخرى^{١١}.

وتستخرج الانتاجية بالشكل الآتي^{١٢}:-



بعض المؤشرات للانتاجية الاقتصادية

في القطاع الصناعي في العراق

الانتاجية الكلية = القيمة المضافة (قيمة الانتاج - قيمة مستلزمات الانتاج) put out
المدخلات (رأس المال + المواد + العمل) input

الانتاجية الجزئية* = القيمة المضافة

احد المدخلات (عنصر من عناصر الانتاج)

ومن ثم فان الانتاجية الكلية ترتفع اذا امكن رفع الانتاج مع بقاء جميع عناصر الانتاج المستخدمة ثابتة او ارتفاعها بنسبة اقل والعكس صحيح، والارتفاع في انتاجية عنصر معين يعكس زيادة درجة الانتفاع من ذلك العنصر الذي تمثله الانتاجية الجزئية.

ويحقق رفع الانتاجية منافع عديدة كتقليل كلفة الانتاج والترشيد في استخدام العناصر الانتاجية وتوفير قدر اكبر من السلع لاغراض التصدير وتحسين طرق الانتاج ثم تحسين اداء العاملين^{١٣}.
لم يتفق الاقتصاديون على تصنيف معين للمتغيرات الاقتصادية المؤثرة في الانتاجية، فلبعضها تأثيرات اجتماعية وللأخرى تأثيرات سياسية أو اقتصادية أو تقنية.
ويمكن ان نضع العوامل المؤثرة في الانتاجية كما يأتي^{١٤}:-

- ١- العوامل التكنولوجية وتضم
 - أ- حجم ونوعية رأس المال المستخدم في العملية الانتاجية.
 - ب- المستوى التقني المستخدم في الانتاج الذي يسهم في زيادة الانتاج وتقليل الوقت.
 - ج- نسب التلف والعطل في الاجهزة والمكانن واستغلال الوقت.
 - د- تقسيم العمل والتخصص والتكامل والتركز في الانتاج.
- هـ مدى توفر الهياكل الارتكازية اللازمة لعمل المشاريع الانتاجية.
- ٢- العوامل البشرية التي تتضمن القدرة على العمل والرغبة فيه ثم التعليم والتدريب لهم دورا في رفع الانتاجية.
- ٣- العوامل الخارجية التي تتمثل في علاقات الملكية وتشريعات العمل والتنظيمات العمالية ثم الوضع الاقتصادي السائد والقدرات الادارية والتنظيمية المتوفرة والحوافز بشقيها المادي والمعنوي والظروف السياسية والاقتصادية القائمة ثم حجم السوق والعوامل الطبيعية.

ثالثاً: الانتاجية في المنشآت الصناعية الكبيرة^{١٥}

بعد التعرف على اهمية القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني واهمية موضوع الانتاجية في التحليل الاقتصادي، سنقوم في هذا المبحث بتحليل مؤشرات الانتاجية (العمل، الاجر، مستلزمات الانتاج ونسبة القيمة المضافة الى الانتاج) في المنشآت الصناعية الكبيرة بعد التعرف الى واقع تطور القيمة المضافة في هذه المنشآت.

١- تطور القيمة المضافة في المنشآت الصناعية الكبيرة.

تمثل القيمة المضافة، الزيادة الصافية في الانتاج وهو افضل من مؤشر الانتاج الا ان الاخير يعكس القيمة الاجمالية للانتاج بضمنها قيمة مستلزمات الانتاج، ومن ثم فان الارتفاع في القيمة الاجمالية للانتاج بوتائر عالية قد لا يعكس بالضرورة ارتفاع مساهمة الصناعة في الدخل القومي، اذا كانت هذه الزيادة ناتجة عن الارتفاع الكبير في قيمة مستلزمات الانتاج لاسباب تتعلق بانخفاض مستوى الانتاجية في الصناعة.
لذلك فان مؤشر القيمة المضافة يعكس مستوى الكفاءة الانتاجية للصناعة ومدى مساهمتها في تكوين الدخل القومي.



بعض المؤشرات للانتاجية الاقتصادية في القطاع الصناعي في العراق

يفيد الجدول (١) ان القيمة المضافة، ازدادت بالاسعار الجارية من (٦٥.٢٤) م.د عام ١٩٧٠ إلى (٥٠٧.٠٩) م.د عام ١٩٨٠ ثم إلى (١٥١٦.٥) م.د عام ١٩٩٠ وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (٢٢.٧%) في الفترة ٧٠-٨٠ وبمعدل نموسنوي مركب قدره (١١.٥%) في الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠، وبمعدل نمو مركب سنوي (٥٥%) في الفترة ٩٠-٢٠٠٣ و(٢٩%) في الفترة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٩ ، وعند احتساب القيمة المضافة بالاسعار الثابتة لسنة ١٩٨٨ ، تبين انها حققت نموا قدره (٩.٦%) و(١.٤%) و (-٩.٦%) و (-٣.٣%) خلال الفترات ٧٠-٨٠ و ٨٠-٩٠ و ٩٠-٢٠٠٣ و ٢٠٠٣-٢٠٠٩ على التوالي^{١٦} لذلك فان معدلات الزيادة الكبيرة في القيم الجارية لا تعكس زيادة الناتج الحقيقي فقط بل تعكس ايضا زيادة اسعار هذا الناتج في السوق، فقد دلت المؤشرات ان كمية الانتاج نمت بمعدل اسرع من نمو اسعار الانتاج خلال المدة ١٩٧٠-١٩٨٠، حيث ازدادت كمية الانتاج بمعدل سنوي (٢٦%) وازدادت اسعار الانتاج بمعدل سنوي (١٨%) فقط لتوجه الدولة نحو دعم القطاع الصناعي وزيادة تخصيصاته خلال تلك الفترة. في حين كانت زيادة الاسعار بمعدلات اسرع بعد عام ١٩٨٠، إذ انخفضت كمية الانتاج للمدة ١٩٨٠-١٩٩٠ بمعدل سنوي مركب قدره (٠.٧%) وارتفعت اسعار الانتاج للمدة نفسها بمعدل سنوي (٩.٨%) لظروف الحرب للمدة ١٩٨٠-١٩٨٨ وتأثيراتها السلبية على القطاع الصناعي .

لقد اتبع العراق منذ عام ١٩٨٧ سياسة تحويل ممتلكات القطاع العام الى الخاص ولم تشمل سياسة التخصيص الصناعات الاستراتيجية (البتروكيمياويات والمصافي النفطية وصناعات الحديد والصلب والفوسفات) اضافة الى عدد من المنشآت العامة مثل سكك الحديد والكهرباء والبنوك وشركات التأمين ، اما الصناعات الاخرى فكانت عرضة للتخصيص ، اقترن ذلك بالتخلف التقني حيث اصبحت تكاليف الانتاج عالية وتدهورت القدرة التنافسية الدولية^{١٧} وشهدت كمية الانتاج انخفاضا كبيرا بمعدل سنوي (٧٢.٥%) خلال المدة ١٩٩٠-٢٠٠٣ و (٢٤%) خلال المدة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٩ لاسباب تتعلق بالحصار وما تلاها من احداث عام ٢٠٠٣ و تعرض القطاع الصناعي الى غلق بعض منشاته و نقص كبير في مستلزمات الانتاج وارتفاع اسعارها لذلك انخفض مؤشر القيمة المضافة خلال مدة البحث .



بعض المؤشرات للانتاجية الاقتصادية

في القطاع الصناعي في العراق

٢- انتاجية العمل

وهي العلاقة بين القيمة المضافة والعمل المبذول لتحقيق تلك القيمة^{١٨} وهي من المؤشرات المهمة في الانتاجية، لاهمية العنصر البشري في عناصر الانتاج الأخرى، ويعكس هذا المؤشر مدى كفاءة استخدام العمل في تحقيق أقصى قدر من الانتاج بأقل قدر من النفقات.

وتوضح بيانات الجدول (٢) ان انتاجية العمل في المنشآت الصناعية الكبيرة، قد تزايدت بالاسعار الجارية بشكل كبير بعد عام ١٩٧٠، بمعدل نمو سنوي (١٤.٢%) للمدة ١٩٧٠-١٩٨٠ وبمعدل اقل في المدة ١٩٨٠-١٩٩٠ بلغ (١٢.٩%) وهو ما يؤشر وضعا صحيا في عمل تلك المنشآت خلال المدة ١٩٧٠-١٩٩٠ رغم تعرض العراق لظروف الحرب خلال السنوات ١٩٨٠-١٩٨٨ وما أفرزت من تأثيرات سلبية، ويمكن ان ترجع انخفاض معدلات نمو الانتاجية في المدة ٨٠-١٩٩٠ الى ان الارقام المسجلة عن العاملين في القطاع الصناعي لا تمثل العاملين فعلا في الانتاج حيث التحق جزء من هؤلاء المسجلين بالنشاط الحربي^{١٩} وبتعبير اخر فإن انخفاض عدد المشتغلين فعلا عن العدد المسجل، ثم تقليص استيراد مستلزمات الانتاج الأخرى قد أثر على قيمة الناتج في اتجاه الانخفاض، لذلك انخفضت انتاجية العامل خلال المدة ١٩٨٠-١٩٩٠ ورغم انخفاض انتاجية العامل خلال المدة حققت المنشآت الحكومية ارباحا عالية بسبب الاجراءات الحمائية الشديدة ازاء السلع المستوردة المنافسة في تلك المدة، وقررت الحكومة في حينها بيع المشاريع الحكومية الى القطاع الخاص لتحقيق زيادة الكفاءة الانتاجية.

ويفيد الجدول (٢) ايضا ان انتاجية العمل، باسعار عام ١٩٨٨، انخفضت بمعدل سنوي (٧.٧%) خلال المدة ١٩٩٠-٢٠٠٣ وبمعدل (٢.٢%) في المدة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٩ لتدهور انتاجها بشكل كبير بسبب العقوبات الاقتصادية وتخريب البنى الصناعية باحداث ٢٠٠٣ وارتفاع الرقم القياسي لاسعار الانتاج بمعدل (٧٢%) سنويا خلال المدة ٩٠-٢٠٠٣ وبمعدل (٣٣%) سنويا خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠٠٩.

ان سياسة الانفتاح على السلع المستوردة والغاء الضرائب الكمركية بعد عام ٢٠٠٣ وجعلها (٥%) لكافة السلع المستوردة اثر ذلك على عمل الصناعة في العراق واصبحت السلع المصنعة محليا غير قادرة على منافسة السلع المستوردة، فارتفعت تكاليف انتاج السلع المحلية من اجور العاملين والتزود بالطاقة الكهربائية وغيرها، لذلك توقفت معظم المنشآت الانتاجية عن العمل بعد عام ٢٠٠٣.

٣- انتاجية الاجر

تمثل انتاجية الاجر، القيمة المضافة التي حققها الدينار الواحد الذي يدفع كاجور ومزايا مقابل مساهمة عنصر العمل في العملية الانتاجية.

يفيد الجدول (٢) ان انتاجية الاجر قد تذبذبت خلال مدة الدراسة بين حد ادنى قدره (٠.٩٥) دينار عام ٢٠٠٣ وحد اعلى قدره (3.68) دينار عام ١٩٩٠ وهو يؤكد عدم استقرار وانتظام حركة هذا المؤشر. ففي المدة ١٩٧٠-١٩٨٠ انخفضت انتاجية الاجر بمعدل سنوي (٠.١%)، ويفسر ذلك بالاسباب الآتية^{٢٠}:

أ- صدور قرارات لزيادة القدرة الشرائية من خلال زيادة الاجور والرواتب اعتبارا من عام ١٩٧٤ دون ان يرافق ذلك زيادة متماثلة في القيمة المضافة.

ب- توسيع التشغيل في منشآت القطاع الاشتراكي انطلاقا من سياسة الدولة الاجتماعية والقضاء على البطالة.

ونتيجة لذلك فقد انخفضت انتاجية الاجر خلال المدة ١٩٧٠-١٩٨٠ وارتفعت الانتاجية في المدة ١٩٨٠-١٩٩٠ بمعدل سنوي (٥.٢%)،.



بعض المؤشرات للانتاجية الاقتصادية

في القطاع الصناعي في العراق

وبسبب ظروف الحصار الاقتصادي، تعرضت انتاجية الاجر الى الانخفاض خلال المدة ١٩٩٠-٢٠٠٣ بمعدل سنوي (٩.٨%) لانقطاع استيراد مستلزمات انتاج الصناعة وارتفعت في المدة الاخيرة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٩ بمعدل (٣.٢%) بسبب ارتفاع القيمة المضافة للقطاع خلال عام ٢٠٠٩ .

٤- انتاجية مستلزمات الانتاج

تمثل انتاجية مستلزمات الانتاج، القيمة المضافة التي حققتها الوحدة الواحدة من مستلزمات الانتاج ومن ثم فهي تعبر عن كفاءة استخدام مستلزمات الانتاج في الصناعة.

ويبين الجدول (٢) ان اتجاهات انتاجية المستلزمات بقيت مستقرة تقريبا عدا ارتفاعات محدودة في سنة ١٩٩٠ و٢٠٠٩، فقد ارتفعت الانتاجية بمعدل (٤.٢%) سنويا خلال المدة ١٩٨٠-١٩٩٠، وانخفضت بمعدل (٠.٥%) سنويا في المدة ١٩٩٠-٢٠٠٣ وارتفعت في المدة الاخيرة ٢٠٠٣-٢٠٠٩ بمعدل ٨.١%.

وبتعبير اخر فان هناك تذبذبا في هذه الانتاجية ومن ثم يمكن الاستنتاج، ان هناك امكانية لزيادة انتاجية المستلزمات عن طريق زيادة كفاءة استخدامها وتبديد الهدر فيها.

٥- نسبة القيمة المضافة الى الانتاج

تعبر نسبة القيمة المضافة الى الانتاج عن الكفاءة الفنية للمشروعات الانتاجية او ما يعرف بدرجة التصنيع، حيث تبين مدى ما تحققة العملية الانتاجية من قيمة مضافة، ومن ثم فان ارتفاع هذا المؤشر يعني كفاءة هذه العملية، ومن ملاحظة العمود الخاص بهذه النسبة في الجدول (٢) يتبين ما يأتي:-

ان نسبة القيمة المضافة الى الانتاج ارتفعت خلال الفترات الاولى بشكل محدود جداً فهي لم تنمو خلال المدة ١٩٧٠-١٩٨٠ الا بمعدل سنوي قدره (٠.١%) فقط وبمعدل (٢.٣%) فقط خلال المدة ١٩٨٠-١٩٩٠ وانخفضت في المدة ١٩٩٠-٢٠٠٣ بمعدل (٠.٣%)، في حين حققت ارتفاعا في المدة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٩ بمعدل (٣.٩%).

ان الفوائض النقدية التي تحققت خلال فترة السبعينات، خاصة بعد عام ١٩٧٤، ادت الى زيادة استيراد مستلزمات الانتاج، ومن ثم فلم تكن مسألة كفاءة استخدام مستلزمات الانتاج ذات اهمية كبيرة في المنشآت الانتاجية، لذلك انخفضت درجة التصنيع ولم تنمو النسبة الا بقدر محدود.

ومن جهة اخرى فان ظروف الحرب العراقية-الايروانية في السنوات ١٩٨٠-١٩٨٨ وتقليص استيرادات مستلزمات الانتاج وبالاخص بعد عام ١٩٨٣ ادى الى تكثيف استخدام رأس المال ومن ثم ارتفعت درجة التصنيع تبعا لذلك، حتى حققت نسبة نمو عالية خلال المدة ٨٠ - ١٩٩٠.

وفي الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٣ وللظروف التي مر بها العراق، فقد انخفضت نسبة التصنيع بمعدل سنوي (٠.٣%)، حيث انخفض كمية الانتاج بشكل كبير لتوقف معظم المنشآت الانتاجية عن العمل بسبب انقطاع امدادات مستلزمات انتاجها. وحققت نسبة القيمة المضافة الى الانتاج معدل نمو جيد خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠٠٩ .



بعض المؤشرات للانتاجية الاقتصادية في القطاع الصناعي في العراق

جدول (١)

المؤشرات الاقتصادية للمنشآت الصناعية الكبيرة (بالاسعار الجارية)

(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)=(٣)-(٤)	السنة
عدد المشتغلين (بالالف)	الاجور والمزايا (بالمليون دينار)	قيمة الانتاج الصناعي (بالمليون دينار)	قيمة مستلزمات الانتاج (بالمليون دينار)	القيمة المضافة (بالمليون دينار)	
٨٧.٠	٢٩.١٩	١٧٤.٢٧	١٠٩.٠٣	٦٥.٢٤	١٩٧٠
١٨٠.٩	٢٢٩.٨٧	١٣٣٠.٩٤	٨٢٣.٨٥	٥٠٧.٠٩	١٩٨٠
١٥٩.٧	٤١١.٠	٣١٤٣.٣	١٦٢٦.٨	١٥١٦.٥	١٩٩٠
١٢٢.٤	٤٧٦٤٩٢.٥	٩٨٠٣٤٠.٩	٥٢٦٢٠.٥٢	٤٥٤١٣٥.٧	٢٠٠٣
١٩٣.٥	١٨٦٠٠٦٤.٢	٣٧١٦١٨١.٨	١٥٥٩٧٤٦.٩	٢١٥٦٤٣٤.٩	٢٠٠٩

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية السنوية لعدة سنوات (بغداد:وزارة التخطيط ، سنوات متفرقة).

جدول رقم (٢)

بعض المؤشرات للانتاجية الاقتصادية في المنشآت الصناعية الكبيرة

٣/٥	٤/٥	٢/٥	١/٥	السنة
نسبة القيمة المضافة الى الانتاج (دينار)	انتاجية مستلزمات الانتاج (دينار)	انتاجية الاجر (دينار)	انتاجية العامل (الف دينار) بالاسعار الجارية الثابتة لعام ١٩٨٨	
٠.٣٧٤	٠.٥٩	٢.٢٣	٣.٧	١٩٧٠
٠.٣٨	٠.٦١٥	٢.٢	٣.٢	١٩٨٠
٠.٤٨	٠.٩٣	٣.٦٨	٥.٨	١٩٩٠
٠.٤٦	٠.٨٦	٠.٩٥	٢.٠٤	٢٠٠٣
٠.٥٨	١.٣٨	١.١٥	١.٧٦	٢٠٠٩
معدل النمو السنوي المركب %				
٠.١	٠.٤	٠.١-	١.٤ -	١٩٨٠-١٩٧٠
٢.٣	٤.٢	٥.٢	٦.١	١٩٩٠-١٩٨٠
٠.٣ -	٠.٥ -	٩.٨ -	٧.٧ -	٢٠٠٣-١٩٩٠
٣.٩	٨.١	٣.٢	٢.٤ -	٢٠٠٩-٢٠٠٣

المصدر: احتسب الجدول من بيانات الجدول (١)، أما معدل النمو السنوي المركب فقد احتسب بالمعادلة التالية :-

$$r = \left\{ \frac{A_n}{A_0} \right\}^{1/n} - 1$$

حيث: معدل النمو السنوي
n= عدد السنوات
An= السنة الاخيرة
A0= السنة الأولى



بعض المؤشرات للانتاجية الاقتصادية

في القطاع الصناعي في العراق

رابعاً : الانتاجية في المنشآت الصناعية الصغيرة

سيتم اتباع النهج نفسه الذي تم اتباعه في التعرف على مؤشرات الانتاجية في المنشآت الصناعية الكبيرة، إذ سيتم في البداية التعرف على تطور القيمة المضافة في هذه المنشآت، ثم تحليل مؤشرات الانتاجية التي سبق استخدامها.

١- تطور القيمة المضافة في المنشآت الصناعية الصغيرة

ازدادت القيمة المضافة بالاسعار الجارية بمعدلات نمو متباينة خلال مدة الدراسة، حيث نمت بمعدل مركب (٢٠%) سنوياً خلال المدة ١٩٧٠-١٩٨٠ وبمعدل (١٤.٦%) سنوياً في المدة ١٩٨٠-١٩٩٠، اما في المدة ١٩٩٠-٢٠٠٣ فقد ارتفعت القيمة المضافة بمعدل سنوي يقدر (٥٤.٥%) كما هو في الجدول (٣) وارتفعت بمعدل (١٥%) خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠٠٩، وهذه المعدلات تعكس ايضاً بطبيعة الحال زيادة اسعار الناتج في السوق.

وعند احتساب القيمة المضافة بالاسعار الثابتة لسنة ١٩٨٨، تبين ان القيمة المضافة في المنشآت الصغيرة، حققت نمواً قدره (١٠.٨١%) و (٤.٣%) و (٢٨.٣%) و (-٦.١%) خلال الفترات ١٩٧٠-١٩٨٠ و ١٩٩٠-١٩٨٠ و ٢٠٠٣-١٩٩٠ و ٢٠٠٩-٢٠٠٣ على التوالي.

يتضح من المؤشرات السابقة ان الصناعات الصغيرة خلال المدة ١٩٩٠-٢٠٠٣ كانت اكثر كفاءة من الصناعات الكبيرة، فهي اكثر استجابة للتغيرات التي حدثت في الاقتصاد الوطني، ومن ثم حققت نمواً اكبر في القيمة المضافة مقارنة بالصناعات الكبيرة. واصبحت نسبة النمو سالبة في المدة ٢٠٠٣-٢٠٠٩ لتعرض الصناعات الصغيرة لمنافسة السلع المستوردة وارتفاع تكاليف انتاجها ادى الى غلق الكثير من الصناعات الصغيرة. وتفيد المعطيات الاحصائية ان اداء الصناعات الصغيرة كان ضعيفاً في السبعينات والثمانينات مقارنة بالصناعات الكبيرة، حيث لم تشكل الصناعات الصغيرة بناءً على تخطيط مسبق بل ان هناك اتجاهها يؤكد على الصناعات الكبيرة في بداية السبعينات اثرًا سلبيًا على اهمية الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق القيمة المضافة^{٢١}.

٢- انتاجية العمل

حققت انتاجية العمل معدلات نمو متباينة خلال فترات البحث، حيث يبين الجدول (٣) ان عدد العاملين قد ارتفع وانخفض تبعاً لارتفاع وانخفاض القيمة المضافة في المدة ٧٠-٩٠ اما في السنوات ٢٠٠٣ و ٢٠٠٩ فقد انخفض عدد العاملين في الصناعات الصغيرة لانخفاض عدد الصناعات الصغيرة العاملة بعد اغلاق العديد منها بسبب - كما مر ذكره- فتح ابواب الاستيراد للسلع الاجنبية وبدون ضوابط وارتفاع كلف انتاجها ومن ثم كانت حركة انتاجية العمل الموضحة في الجدول (٤) مترافقه مع حركة القيمة المضافة واعداد العاملين.

ويفيد الجدول (٤) ان انتاجية العمل بالاسعار الجارية نمت بمعدلات تقدر (١٨.٥%) و (١٠.٨%) و (٦٤.٧%) و (٢٥.٥%) في الفترات ١٩٧٠-١٩٨٠ و ١٩٨٠-١٩٩٠ و ٢٠٠٣-١٩٩٠ و ٢٠٠٩-٢٠٠٣ على التوالي ونمت بالاسعار الثابتة لسنة ١٩٨٨ بمعدلات تقدر (٥.٨%) و (٠.٧١%) و (-٤.٥%) و (-٥١.٨%) للفترات نفسها على التوالي.



بعض المؤشرات للانتاجية الاقتصادية

في القطاع الصناعي في العراق

يمكن القول ان المنشآت الصغيرة كانت اكثر مرونة في التكيف مع متغيرات الحرب والحصار الاقتصادي ، فالمنشآت الصغيرة قامت بتسريح عمالها وخفضهم خلال سنوات الحرب مع ايران عندما انخفضت القيمة المضافة في الثمانينات، وامتازت ايضا بمرونتها في الحصول على المواد الاولية من الاسواق المحلية خلال فترة الحصار^{٢٢} ، والعمل بكامل طاقتها الانتاجية وتوفير فرص العمالة والقدرة الشرائية لقطاع لا يستهان به من افراد المجتمع، لذلك ارتفعت قيمتها المضافة خلال سنوات الحصار.

٣- انتاجية الاجر

لم تحقق انتاجية الوحدة المدفوعة كاجور ومزايا تغيرات مهمة في الفترة ١٩٧٠-١٩٨٠، حيث انخفضت بمعدل طفيف قدره (٠.٤%) خلال تلك الفترة بسبب ارتفاع عدد المشتغلين بنسبة اكبر من ارتفاع قيمة الأجور، كما هو في الجدولين (٣ و٤).

وحققت الانتاجية ارتفاعا بسيطا في المدة ١٩٨٠-١٩٩٠ بمعدل سنوي (١.٧%) وارتفاعا اقل في المدة ١٩٩٠-٢٠٠٣ و ٢٠٠٣-٢٠٠٩ بمعدل مركب (٠.٨٤%) و(٠.٩٧%) سنويا على التوالي.

ويمكن القول ان ارتفاع انتاجية الاجر خلال سنوات الحصار الاقتصادي كان مرده بالدرجة الاساس الى زيادة دعم الدولة الى الصناعات الصغيرة عن طريق زيادة دور اتحاد الصناعات العراقي في توجيه الصناعات الصغيرة من خلال تأسيس قسم الصناعات الصغيرة عام ١٩٩٢^{٢٣}. ويشير ارتفاع انتاجية الاجر في ٢٠٠٣ و ٢٠٠٩ لارتفاع القيمة المضافة وانخفاض عدد العاملين في ذلك القطاع .

٤- انتاجية مستلزمات الانتاج

تذبذبت انتاجية مستلزمات الانتاج او ما يعبر عنها بكفاءة استخدام مستلزمات الانتاج خلال مدة البحث، حيث يوضح الجدول (٤) ان النسبة بلغت (٠.٨٢١) دينار عام ١٩٧٠ انخفضت حتى عام ١٩٨٠ ثم ارتفعت في الاعوام الاخرى قيد الدراسة.

ان تلك الحركة في انتاجية مستلزمات الانتاج يمكن تفسيرها من خلال التغير في عنصري العمل ورأس المال لأن مدة التحليل طويلة تقارب ٣٩ عاما وتفسر ايضا بالعوامل الادارية والتنظيمية التي تحكم العملية الانتاجية.

ويمكن القول ان هناك امكانية فعلية لتحقيق زيادة في انتاجية المستلزمات لو وضعت المعالجات الكفيلة بتجاوز اسباب انخفاضها.

٥- نسبة القيمة المضافة إلى الانتاج

يفيد الجدول (٤) أن الكفاءة الفنية للمنشآت الصغيرة كانت ضعيفة طيلة فترة الدراسة حيث انخفضت بمعدل سنوي (١.٩%) خلال المدة ١٩٧٠-١٩٨٠ ثم ارتفعت في الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠ بمعدل ضئيل قدره (٠.٥%) ثم ارتفعت ايضا بمعدل (١.٤%) في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٣ وبمعدل (١.٨%) في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٩، وهذا يوضح ضعف كفاءة تلك المنشآت نظرا لان التطور في الانتاج لم يحقق تطور مماثل في القيمة المضافة المتفقة فيها، لذلك نمت القيمة المضافة-الجدول(٣) - بمعدلات أعلى من معدلات نمو نسبة القيمة المضافة إلى الانتاج.

ويلاحظ ان تطور القيمة المضافة قد اخذ اتجاها منتظما نحو الزيادة ولو بنسب متباينة خلال مدة الدراسة، ولكن اتجاهات التغير في نسبة القيمة المضافة إلى الانتاج كانت غير منتظمة وهو يؤكد ضعف كفاءة هذه المنشآت باتجاه فرز العوامل المؤثرة في ذلك وضبطها لتحقيق زيادة في هذا المؤشر.



بعض المؤشرات للانتاجية الاقتصادية في القطاع الصناعي في العراق

جدول (٣)
المؤشرات الاقتصادية للمنشآت الصناعية الصغيرة (بالاسعار الجارية)

(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)=(٣)-(٤)	السنة
عدد المشتغلين (بالآلاف)	الاجور والمزايا (بالمليون دينار)	قيمة الانتاج الصناعي (بالمليون دينار)	قيمة مستلزمات الانتاج (بالمليون دينار)	القيمة المضافة (بالمليون دينار)	
٦٢.٠٧١	٤.٨٨١	٥٢.٨٢٧	٢٩.٠٠٤	٢٣.٨٢٣	١٩٧٠
٧٦.٢٤٧	٣٤.١١١	٤٣١.٩٩١	٢٧٢.٥٤٣	١٥٩.٤٤٨	١٩٨٠
١٠٦.٤٧٣	١١٢.٣٦٠	١٥٧٧.٦٢٥	٩٥٤.٤٦١	٦٢٣.١٦٤	١٩٩٠
٥٠.٢٠٧	٣١٣٦٧.٠٠٤	٤١٣٧٢٩.٨٣٢	٢١٩٨٥٥.٧١٠	١٩٣٨٧٤.١٢٢	٢٠٠٣
٢٧.٧٨٠	٦٥١٠٩.٠٣٥	٨١٥٩٥٣.٥٢٨	٣٨٩٢٣١.٢٨٥	٤٢٦٧٢٢.٢٤٣	٢٠٠٩

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية السنوية لعدة سنوات (بغداد: وزارة التخطيط، سنوات متفرقة) .

جدول رقم (٤)
بعض المؤشرات للانتاجية الاقتصادية في المنشآت الصناعية الصغيرة

١/٥	٢/٥	٣/٥	٤/٥	٥/٥	السنة
انتاجية العامل (الف دينار) بالاسعار الجارية	انتاجية العامل (الف دينار) بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٨	انتاجية الاجر (دينار)	انتاجية مستلزمات الانتاج (دينار)	نسبة القيمة المضافة الى الانتاج (دينار)	
٠.٣٨	١.٩	٤.٨٨	٠.٨٢١	٠.٤٥	١٩٧٠
٢.٠٩	٣.٣٧	٤.٦٧	٠.٥٨	٠.٣٦٩	١٩٨٠
٥.٨٥	٣.٦٢	٥.٥٤	٠.٦٥	٠.٣٩	١٩٩٠
٣٨٦١.٤	١.٩٧	٦.١٨	٠.٨٨١	٠.٤٦٨	٢٠٠٣
١٥٣٦٠.٧	٠.٢٤	٦.٥٥٣	١.٠٩٦	٠.٥٢٢	٢٠٠٩
معدل النمو السنوي المركب %					
١٨.٥	٨.٧	٠.٤-	٣.٤-	١.٩-	١٩٨٠-١٩٧٠
١٠.٨	٠.٧١	١.٧	١.١	٠.٥	١٩٩٠-١٩٨٠
٦٤.٧	٤.٥ -	٠.٨٤	٢.٣	١.٤	٢٠٠٣-١٩٩٠
٢٥.٥	٥١.٨ -	٠.٩٧	٣.٦	١.٨	٢٠٠٩-٢٠٠٣

المصدر: احتسب الجدول من بيانات الجدول (٣)



بعض المؤشرات للانتاجية الاقتصادية في القطاع الصناعي في العراق

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

- تتركز اهم النتائج التي توصل إليها البحث ما يأتي:-
- ١- تطورت القيمة المضافة في المنشآت الصناعية الكبيرة بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٨ بمعدل سنوي (٩.٦%) و(١.٦%) للفترات ١٩٧٠-١٩٨٠ و١٩٨٠-١٩٩٠ على التوالي في حين انخفضت بمعدل سنوي(٩.٦٧%) للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٣ لظروف الحصار الاقتصادي وعادت وارتفعت بمعدل سنوي(٥.٣%) في المدة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٩ .
 - ٢- اشارت النتائج إلى ان مؤشرات الانتاجية في المنشآت الكبيرة، ارتفعت بمعدلات متباينة خلال ١٩٧٠-١٩٨٠ و١٩٨٠-١٩٩٠ و١٩٩٠-٢٠٠٣ عدا انتاجية العامل بالاسعار الثابتة والأجور في الفترة الأولى ١٩٧٠-١٩٨٠ كما انخفضت تلك المؤشرات في المدة ١٩٩٠-٢٠٠٣ وارتفعت انتاجية المؤشرات كافة عدا انتاجية العمل بالاسعار الثابتة في المدة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٩ يعكس ذلك دعم الدولة للصناعات الكبيرة لتوفير مستلزمات انتاجه في المدة من ٧٠ الى ١٩٩٠، وفي المدة ١٩٩٠-٢٠٠٣ توقفت امدادات مستلزمات انتاج الصناعات الكبيرة، لذلك انخفضت مؤشرات الانتاجية بعد عام ١٩٩٠ وارتفعت مؤشرات الانتاجية في المدة الاخيرة لارتفاع القيمة المضافة للصناعة خاصة بعد عام ٢٠٠٥ .
 - ٣- توصلت نتائج الدراسة، ان هناك تذبذباً في انتاجية مستلزمات الانتاج في الصناعة الكبيرة والصغيرة، يعني ذلك ان هناك امكانية لزيادة انتاجية المستلزمات عن طريق تبديد الهدر ورفع كفاءة استخدامها.
 - ٤- دلت نتائج الدراسة ان القيمة المضافة في المنشآت الصناعية الصغيرة حققت نمواً بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٨ قدره (٨.٣%) و(٣.٨%) خلال الفترات ١٩٧٠-١٩٨٠ و١٩٨٠-١٩٩٠ على التوالي وانخفضت بمعدل سنوي (٩.٤%) و(٧.٣%) خلال الفترات ٩٠-٢٠٠٣ و ٢٠٠٣-٢٠٠٩ على التوالي .
 - ٥- كان اداء الصناعات الصغيرة ضعيفا خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٠ حيث ركزت استراتيجية التنمية على دعم وتطوير الصناعات الكبيرة دون الصغيرة وغياب اشكال التعاون بين الصناعات الصغيرة خلال تلك الفترة، لذلك ارتفعت مؤشرات الانتاجية بنسبة أقل من المؤشرات المناظرة لها في الصناعات الكبيرة.
 - أما خلال المدة ١٩٩٠-٢٠٠٣، فقد ارتفعت مؤشرات الانتاجية لأنها كانت اكثر مرونة في التكيف مع متغيرات الحصار الاقتصادي.
 - ٦- ضعفت نسب التصنيع (نسبة القيمة المضافة إلى الانتاج) في المنشآت الصغيرة طيلة فترة الدراسة لأن القيمة المضافة نمت بنسبة أقل من معدلات نمو الانتاج في حين ان استخدام اوسع لرأس المال في الصناعات الكبيرة ادى إلى ارتفاع نسبة التصنيع فيها.



بعض المؤشرات للانتاجية الاقتصادية

في القطاع الصناعي في العراق

التوصيات

- ١- اعتمدت التوصيات المدرجة على النتائج التي توصل إليها البحث وهي:-
- ١- التوسع في استخدام مؤشرات الانتاجية بغية الاداء وتحسينه في المنشآت الصناعية.
- ٢- رفع الكفاءة الادارية والتنظيمية واعطاء اهتمام اكبر لتطويرها عن طريق زج العاملين في المنشآت الانتاجية في دورات تدريبية تساهم في ذلك.
- ٣- رفع كفاءة استخدام مستلزمات الانتاج وتقليل الهدر في استخدامها عن طريق دراسة اسباب هدرها في المنشآت الانتاجية وفرز العوامل المؤثرة في ذلك ووضع المعالجات الكفيلة لها.
- ٤- تقليل عدد العاملين غير المساهمين بشكل مباشر في العملية الانتاجية وخاصة في مجال الخدمات.
- ٥- دعم الصناعات الصغيرة ودعمها في المجالات التي اثبتت قدرتها على الاستمرار خلال الفترات الماضية كالصناعات الكيماوية وصناعة الالات والمعدات وحماتها من منافسة المنتجات الاجنبية وتهيئة الظروف الملائمة لعمل الصناعات الصغيرة لتخفيض تكاليف انتاجها .
- ٦- وضع الخطط الملائمة لربط الصناعات الصغيرة بحاجة الصناعات الكبيرة بغية توفير مستلزمات انتاج الصناعات الكبيرة كلما امكن ذلك لتوسيع حجم انتاج الصناعتين الصغيرة والكبيرة.
- ٧- تطوير القدرات الفنية والادارية في الصناعات الصغيرة، حيث يمكن ان تتولى الاتحادات الانتاجية تلك المهمة، عن طريق الاستعانة بمنظمين للانتاج، لرفع قيمة انتاج الصناعات الصغيرة.
- ٨- التركيز في تطوير الصناعات الانتاجية لدورها المؤثر في رفع الانتاجية، مع عدم اهمال الصناعات الاستهلاكية المرتبطة بمستوى المعيشة.
- ٩- زيادة التخصيصات الاستثمارية في القطاع الصناعي (المنشآت الكبيرة والصغيرة) وبشكل يناسب واهمية التصنيع في رفع معدلات النمو الاقتصادي وحجم الناتج المحلي الاجمالي .
- ١٠- محاولة ايجاد بيئة تنافسية يستطيع القطاع الخاص العمل فيها بكفاءة للأرتقاء بانتاجية عوامل الانتاج وانتاج سلع تستوفي شروط الاسواق الدولية .
- ١١- ادخال التقدم التقني والتطوير التكنولوجي كي تنمو انتاجية العمل بشكل مستمر.
- ١٢- اخيرا ضرورة الاهتمام بدراسة كفاءة الاداء والجدوى الاقتصادية في المنشآت الانتاجية.



بعض المؤشرات للانتاجية الاقتصادية في القطاع الصناعي في العراق

هوامش البحث

- ^١ عبد العزيز مصطفى عبدالكريم، ورشاد مهدي هاشم، التخطيط الصناعي (الموصل: جامعة الموصل، ١٩٨٩) ص ٢٦.
- ^٢ ستار خليل حسين، المؤشرات الاقتصادية لنمو الصناعة التحويلية في العراق، الاقتصادي، العدد الثاني ك ١ ١٩٨٥، ص ١١٤.
- ^٣ وزارة التخطيط، قانون خطة التنمية للسنوات ١٩٧٠-١٩٧٤ (بغداد: الوزارة، ١٩٧٠) ص ١٢٧.
- *تشير (م.د) مليون دينار اينما وردت في البحث.
- ^٤ الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعه الاحصائية السنوية لعدة سنوات (بغداد:وزارة التخطيط ، ال سنوات 80-٢٠١٠).
- * تعود الزيادة الكبيرة عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٩ الى الزيادة الكبيرة في اسعار الانتاج حيث وصل الرقم القياسي لاسعار الانتاج الي ٩٩٩٧٩ و ٣٧٧٦٢٨ للعامين على التوالي باسعار عام ١٩٨٨ المحسوب من:الجهاز المركزي للاحصاءوتكنولوجيا المعلومات، المجموعه الاحصائية السنوية لعدة سنوات، مصدر سابق، صفحات متفرقة.



بعض المؤشرات للانتاجية الاقتصادية في القطاع الصناعي في العراق

- 5 احتسبت النسب من:-
الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعه الاحصائية السنوية لعدة سنوات، مصدر سابق، صفحات متفرقة.
- 6 سالم النجفي ود. محمد صالح القريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية (الموصل؟ مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٨٨) ص ٢١٨.
- 7 فليح حسن خلف، الانتاج والانتاجية في قطاع الصناعة التحويلية في العراق، الاقتصادي، العدد الأول، السنة ٢٦، أيلول ١٩٨٥ ص ٤٢.
- 8 المصدر السابق نفسه، ص ٤١.
- 9 عبد العزيز مصطفى عبدالكريم، ورشاد مهدي هاشم، مصدر سابق، ص ٣١.
- 10 صباح النجار وعبد الكريم محسن، ادارة الانتاج والعمليات، الطبعة الثالثة (بغداد: مكتبة الذاكرة، ٢٠٠٩) ص ٢٠.
- 11 John W. Kendrick & Elliot S. Grossman, productivity in the U.S. Trends and Cycles (U.S.A : THE John Hopkins Univ. press, 1980) pp 4, 11.
- 12 انظر: كاظم جاسم علي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، ط١ (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، ٢٠٠١) ص ٢٥٧.
- و عبد الرسول عبد جاسم، الاجور والانتاجية وتقييم العمل، النفط والتنمية، ايار ١٩٧٧، ص ٧٦.
- * يمكن ان نقيس وفق هذا المقياس انواع متعددة من الانتاجية الجزئية كانتاجية العمل و انتاجية مستلزمات الانتاج و انتاجية رأس المال و انتاجية الاجور..... الخ.
- 13 فليح حسن خلف، الاجور والانتاجية في قطاع الصناعة التحويلية في العراق، النفط والتنمية، العدد ٥، ايلول ١٩٨٤ ص ٤٠.
- 14 انظر في ذلك
كاظم جاسم علي، تحليل انتاجية العمل في الاقتصاد العراقي، دراسة نظرية وتطبيقية، اطروحة ماجستير غير منشورة (بغداد: جامعة بغداد، ١٩٧٨) ص ص ٥٤-١٠٩.
- قحطان عبد سعيد، بعض الجوانب النظرية لانتاجية العمل، النفط والتنمية، العدد ٥، ايلول، ١٩٨٤ ص ص ١٣٣-١٣٦.
- 15 لغاية عام ١٩٨٢ كانت المنشآت الصناعية الكبيرة هي المنشآت التي يزيد عدد المشتغلين فيها عن عشرة اشخاص، وابتداءً من ١٩٨٣ بدأت تصنف المنشآت الكبيرة بالمنشآت التي يعمل بها اكثر من ٣٠ عامل وراسمائها اكثر من (١٠٠) الف دينار. انظر: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية لعام ٢٠١٠-٢٠١١ (بغداد: وزارة التخطيط، ٢٠١٢) جدول ١١-٤.
- (1) القيم الواردة في الجدول 16 احدثت بتدبير القيم الثابتة لعام 88 بالاعتماد على الاجد نبي في عالم الاقتصاد تصاد الحراحوالات الفتمالي (بغداد: بيت الحكمة، 2011) احمد ابراهيم العلي، الاستثمار
- 17
18. يعبر البعض عن العلاقة بين القيمة المضافة و احد المدخلات بالانتاجية الصافية، في حين تدعي العلاقة بين الانتاج (المخرجات) و احد المدخلات بالانتاجية الاجمالية
راجع سعيد يس عامر و. خالد يوسف الخلف، الانتاجية القياسية، معايير الاداء-قياس الاداء الفعلي (الرياض: دار المريخ للنشر، ١٩٨٤) ص ١٦.
- 19 صباح صالح البدري و صباح بهجت عبد الله، اتجاهات الانتاجية و الاجور في القطاع الصناعي قبل و بعد الحرب، الاقتصادي، العدد الأول، السنة ٢٦، ايلول ١٩٨٥، ص ٧٥.



بعض المؤشرات للانتاجية الاقتصادية

- ايضا/ وزارة التخطيط، تحليل تطور **القطاع الصناعي في العراق** (بغداد: الوزارة، ١٩٨٧) ص ٣٣.
- ²⁰ فليح حسن خلف، الانتاج والانتاجية.....، مصدر سابق، ص ٥٣.
- ²¹ واجهت الصناعات الصغيرة ظرفا غير ملائما لنشاطها خلال عقد السبعينات وحتى عام ١٩٨٧ تاريخ تأسيس لجنة الصناعات الصغيرة في اتحاد الصناعات العراقي راجع اسباب ذلك في :
امال شلاش، اداء الصناعات الصغيرة في ظل الحصار واثاره على التنمية في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد ١، المجلد ٢، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد ١٩٩٥ ص ص ٢٣٨-٢٣٩.
- ²² وليد حنا عبد الاحد وعدنان صادق، الصناعات الصغيرة في المنظور الاقتصادي، مؤتمر الصناعات الصغيرة وفاق تطورها (بغداد: اتحاد الصناعات العراقية، ١٩٩٣) ص ١٤.
- ²³ كمال توفيق طاهر وآخرون، تجربة اتحاد الصناعات العراقي في مجال دعم وتطوير الصناعات الصغيرة (بغداد: اتحاد الصناعات العراقي، بدون تاريخ) ص ص ٦-٩.

مصادر البحث

المصادر العربية

- ١- البدري، صباح صالح وعبدالله، صباح بهجت، اتجاهات الانتاجية والاجور في القطاع الصناعي قبل وبعد الحرب، الاقتصادي، العدد ١، السنة ٢٦، ايلول ١٩٨٥.
- ٢- جاسم، عبدالرسول عيد، الاجور والانتاجية وتقييم العمل، النفط والتنمية، ايار ١٩٧٧
- ٣- الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية لعدة سنوات (بغداد: وزارة التخطيط، سنوات متفرقة).
- ٤- حسين، ستار خليل، المؤشرات الاقتصادية لنمو الصناعات التحويلية في العراق، الاقتصادي، العدد الثاني، كانون الاول ١٩٨٥، ص ص ١١١-١٥٦.
- ٥- خلف، فليح حسن، الاجور والانتاجية في قطاع الصناعة التحويلية في العراق، النفط والتنمية، العدد ٥، ايلول، تش ١، ١٩٨٤
- ٦- خلف، فليح حسن، الانتاج والانتاجية في قطاع الصناعة التحويلية في العراق، الاقتصادي العدد الاول، السنة ٢٦، ايلول ١٩٨٥.
- ٧- سعيد، قحطان عبد، بعض الجوانب النظرية لانتاجية العمل، النفط والتنمية، العدد ٥، ايلول، تش ١، ١٩٨٤.
- ٨- شلاش، امال، اداء الصناعات الصغيرة في ظل الحصار واثاره على التنمية في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد ١، المجلد ٢، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد ١٩٩٥.
- ٩- طاهر، كمال توفيق وآخرون، تجربة اتحاد الصناعات العراقي في مجال دعم وتطوير الصناعات الصغيرة (بغداد: اتحاد الصناعات العراقي، بدون تاريخ).
- ١٠- عامر، سعيد ياس والخلف، خالد يوسف، الانتاجية القياسية، معايير الاداء- قياس الاداء الفعلي (الرياض: دار المريخ للنشر، ١٩٨٤).



بعض المؤشرات للانتاجية الاقتصادية في القطاع الصناعي في العراق

- ١١- عبد الأحد، وليد حنا وصادق، عدنان، الصناعات الصغيرة في المنظور الاقتصادي، مؤتمر الصناعات الصغيرة وافاق تطورها(بغداد: اتحاد الصناعات العراقي، ١٩٩٣).
- ١٢- عبد الكريم، عبد العزيز مصطفى، وهاشم، رشاد مهدي، التخطيط الصناعي (الموصل: جامعة الموصل، ١٩٨٩).
- ١٣- العلي، أحمد ابراهيم، الاستثمار الاجنبي في عالم الاقتصاد الحر والانفتاح المالي (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠١١).
- ١٤- علي، كاظم جاسم، تحليل انتاجية العمل في الاقتصاد العراقي، دراسة نظرية وتطبيقية، اطروحة ماجستير غير منشورة(بغداد: جامعة بغداد، ١٩٧٨).
- ١٥- علي، كاظم جاسم، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، ط١، (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، ٢٠٠١).
- ١٦- النجار، صباح ومحسن، عبد الكريم، ادارة الانتاج والعمليات، ط٣ (بغداد: مكتبة الذاكرة، ٢٠٠٩).
- ١٧- النجفي، سالم والقريشي، محمد صالح، مقدمة في اقتصاد التنمية (الموصل: مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٨٨).
- ١٨- وزارة التخطيط، قانون خطة التنمية للسنوات ١٩٧٠-١٩٧٤ (بغداد: الوزارة، ١٩٧٠).
- ١٩- وزارة التخطيط، تحليل تطور انتاجية العمل في القطاع الصناعي (بغداد: الوزارة، ١٩٨٧).

المصادر الاجنبية

- 1- John W. Kendrick & Elliot S. Grossman, productivity in the U.S. Trends and Cycles (U.S.A : The John Hopkins Univ. press, 1980).



بعض المؤشرات للانتاجية الاقتصادية
في القطاع الصناعي في العراق

Some indicators of the economic productivity in the industrial sector in Iraq

Abstract

Industry represents a cornerstone of the process of economic development and a measure of progress and contribute to increased prosperity and high standard of living.

The researcher analyzed the productivity indicators in industrial facilities large and small at several time periods ranging from 1970 to 2009, according to the economic situation that prevailed in each period.

Different impact of periods under discussion, it made Iraq the cash surpluses during the period 70-1980 then the effects of the war after 1980 and the economic blockade since 1990, and the subsequent events of the year 2003, The Iraqi economy was subjected to several economic shocks and every time before he adjust to changes resulting from previous shock faced another shock, and affected productivity indicators accordingly.

The research found that the added value achieved in the industrial sector has evolved at rates varying over the study period at current prices and constant prices in 1988, except failures during the period of embargo, which lasted from 1990 until 2003, The productivity indicators varied during the study period between large and small industries, Research recommended to pay attention to industry and the adoption of productivity to enhance the performance and achieve continuous growth.

Keywords: Large industrial plants, Small industrial plants, Labour productivity, Productivity of inputs, Value added.